بسم الله الرحمن الرحيم

البنك المركزي الأردني
CENTRAL BANK OF JORDAN

1921 100 2021
وتستمر المسيرة

الرقم : ١٦٥٨٧ /١/١٨
التاريخ : ٢٤/٣/١٤٤٣هـ
الموافق : ٣١/١٠/٢٠٢١م

تعميم إلى البنوك العاملة في المملكة

تحية طيبة وبعد،،،

في ضوء قيام مجموعة العمل المالي (FATF) في اجتماعها العام المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢١ بإدراج المملكة على القائمة الرمادية (الدول الخاضعة للمتابعة المتزايدة) والأثر المحتمل لذلك على علاقة البنوك العاملة في المملكة مع البنوك المراسلة الأجنبية، أؤكد على ضرورة ما يلي:

١. العمل على تجهيز ردود على الاستفسارات التي قد ترد من البنوك المراسلة بخصوص ادراج المملكة على أن تتضمن تلك الردود أوجه القوة التي ظهرت ضمن تقرير التقييم المتبادل للمملكة وخصوصاً لدى قطاع البنوك [الملحق رقم (١) يوضح أهم البنود التي من الممكن الإشارة إليها ضمن تلك الردود].

٢. تفعيل الحسابات غير المستخدمة بصورة نشطة من قبل البنك لدى البنوك المراسلة وتوزيع الأعمال فيما بين الحسابات لاستغلالها بالصورة المثلى، للعملات الرئيسية (الدولار، اليورو، الجنيه الإسترليني) وذلك في ظل الصعوبات التي قد تكتنف انشاء علاقات مع بنوك مراسلة جديدة في الوقت الحالي.

٣. اعلام البنك المركزي بأية صعوبات أو تحديات قدّ تواجه / واجهت البنك على أثر إدراج المملكة على القائمة الرمادية، بما في ذلك أي حسابات قد تم إغلاقها من قبل البنوك المراسلة، أو أية مخاطبات تنبه باحتمالية اغلاق تلك الحسابات وأي تأثيرات محتملة على حسابات الاستثمارات القائمة أو لجوء البنك لوقف التعامل مع فئة محددة من العملاء أو قطاع بكامله.

نموذج (١١/١٠/١/١)

ص.ب ٣٧ • عمان ١١١١٨ الاردن • هاتف ٤٦٣٠٣٠١ فاكس ٤٦٣٨٨٨٩ • موقع إلكتروني : www.cbj.gov.jo • بريد إلكتروني : info@cbj.gov.jo

مشيرين إلى ضرورة تزويدنا بالجدول المرفق ضمن الملحق رقم (٢) معبأ حسب الأصول بشكل شهري اعتباراً من نهاية شهر ٢٠٢١/١١، ومنوهين في هذا المجال إلى أنه وفي حال طلب أي بنك مراسل أو سلطة رقابية خارجية أي توضيحات أو استفسارات فإن البنك المركزي على استعداد للاجتماع مع المعنيين وتقديم التوضيحات اللازمة بالخصوص.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المحافظ

د. زياد فريز

- مرفق ملحق عدد (٢)

ملحق رقم (١)

١. أشار الإعلان الصادر عن مجموعة العمل المالي بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢١ بأن الأردن قدمت التزاماً سياسياً رفيع المستوى للعمل مع مجموعة العمل المالي والمجموعة الإقليمية (MENAFATF) لتحسين فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة، كما أشار إلى أن المملكة ومنذ تاريخ اعتماد تقرير التقييم المتبادل في شهر ٢٠١٩/١١ قامت باتخاذ إجراءات وفقاً لتوصيات التقرير في عدد من الأمور لتحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك الانتهاء من عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢. النظام الاقتصادي في المملكة مستقر وبخاصة في القطاع المصرفي الذي تشكل موجوداته حوالي (٩٣%) من إجمالي موجودات القطاع المالي وحوالي (٧٠%) من أنشطته.

٣. بخصوص الجزء المتعلق بتقييم الفعالية (النتائج المباشرة)، وخصوصاً المتعلقة بالنتيجة المباشرة الرابعة/التدابير الوقائية المتخذة من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية، فقد حصلت المملكة على مستوى متوسط من الفعالية وهذا المستوى من التصنيف مشابه للعديد من الدول مثل (مصر، بريطانيا، أمريكا، السويد، نيوزلندا، إيطاليا، النرويج، اليابان، البرتغال، روسيا، أستراليا، بلجيكا، قبرص، اليونان، سنغافورة) وأفضل من (الصين، الدنمارك، تايلند، تونس) ومشابه لدول اخرى في المنطقة.

٤. تضمن تقرير التقييم المتبادل الخاص بالمملكة العديد من أوجه القوة وبالأخص لقطاع البنوك ضمن النتيجة المباشرة الرابعة المشار اليها أعلاه، وتلك النقاط كفيلة بالحكم على مدى نجاعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل البنوك للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها ونذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- إدراك البنوك العاملة في المملكة (محلية وأجنبية) لمخاطر غسل الأموال المحددة التي تواجهها.
- لدى البنوك تدابير فعالة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك علاقات البنوك المراسلة، حفظ السجلات، الأشخاص السياسيين ممثلو المخاطر، الدول عالية المخاطر، التكنولوجيات الجديدة والالتزامات المتعلقة بالتنبيه وسرية الإبلاغ، عدا عن قيامها بإعداد تقييمات ذاتية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها.

- كما أن إجراءاتها في مجال العناية الواجبة والتعرف على هوية المستفيد الحقيقي تعتبر مرضية ومنسجمة مع متطلبات توصيات مجموعة العمل المالي بالخصوص.
- تعتمد البنوك على أنظمة المعلومات للتحقق ما إذا كان أي من عملائها مدرجاً على قوائم عقوبات الأمم المتحدة وهذا ينطبق على التحويلات البرقية ايضاً.

٥. هذا وقد أشار التقرير إلى عدد من أوجه القصور البسيطة فيما يتعلق بـ (جودة الإخطارات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمراقبة العمليات المالية وسيناريوهاتها، مستوى فهم مخاطر تمويل الإرهاب لدى البنوك) ، إلا أنه تم العمل (من قبل الفريق الوطني المعني بمعالجة أوجه القصور الواردة في تقرير التقييم المتبادل) بمتابعة ومعالجة أوجه القصور تلك خلال فترة المراقبة (**Observation Period**)، وما ان نظرنا إلى الخطة المزودة للمملكة والمعتمدة من قبل (**ICRG**) فلم تتضمن أي إجراءات تتطلب المعالجة لدى قطاع البنوك وهذا يؤكد على عدم وجود أي أوجه قصور متبقية لدى هذا القطاع.

٦. إن عملية الإدراج تأتي لحث الدول على إنجاز بنود خطة العمل ولا تعني أن الدولة فعلاً تعاني من وجود أنشطة غسل أموال أو تمويل إرهاب وانتشار التسلح على أرض الواقع خصوصاً أن منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعتمد بالدرجة الأولى على إجراءات ذات طابع وقائي تهدف إلى منع ارتكاب هذه الجرائم قبل حدوثها أو استغلال الجهات الخاضعة لأحكام القانون لهذه الغاية، يمكن الرجوع إلى بنود خطة العمل التي تم وضعها للمملكة على الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل المالي

http://www.fatf-gafi.org/publications/high-risk-and-other-monitored-jurisdictions/documents/increased-monitoring-february-٢٠٢٠.html

ملحق رقم (2)

الرقم	إسم البنك المراسل	عملة الحساب	حجم التعامل وطبيعته										الإستفسارات					
			حوالات		تجارة دولية		أخرى		المجموع		عدد الإستفسارات الواردة للبنك	عدد التعاملات التي تم تمريرها دون إستفسار	عدد التعاملات التي تم تمريرها بعد إجابة الإستفسار	عدد التعاملات المرفوضة بعد إجابة الإستفسار	عدد التعاملات المرفوضة دون استفسار	المجموع
			عدد الحوالات	إجمالي مبلغ الحوالات	عدد الإعتمادات	إجمالي مبلغ الإعتمادات	عدد التعاملات	إجمالي مبلغ التعاملات	عدد التعاملات	إجمالي مبلغ التعاملات						